المجاعة كارثة من صنع الإنسان

يتحدث كثير من الغربيين عن أن سبب المجاعة يكمن في زيادة النسل ويشاركهم في ذلك كثير من المسئولين في الدول النامية، ولذلك فإن الخطط توضع في الدول النامية بإشراف الدول الغربية وإنفاقه المادي على مشروع تحديد النسل ونشر هذه الأفكار، ولكن الحقيقة تكمن في أن المجاعة ما هي إلا كارثة من صنع الإنسان.

الغذاء والسياسة:

لقد أصبح الغذاء في عالمنا سلاحا سياسيا يستخدم ببراعة وبلا ضمير بهدف تدريب الشعوب الفقيرة وإخضاعها للسياسة التي تمسك بمفاتيح مخازن الغلال في العالم، ولذلك فإننا نجد أن عددا قليلا من مستثمري الأرض والشركات الغذائية تسيطر على أجزاء تتزايد أكثر فأكثر من غذاء الدول الفقيرة، كما أننا نجد أن الدول الفقيرة تتعرض لمواد كيماوية خطيرة ولتغذية أقل ولأسعار ترتفع بصفة مستمرة، وينتج عن ذلك جوع لبعض الناس وسوء تغذية للكثيرين، وبمحاربة القوى التي تحكم قبضتها على اقتصاديات الدول النامية فإن بعض أبنائها يحارب بعضهم الآخر بالطرق التي تزيد الجوع في دول أخرى.

وطبقا لدراسة علماء جامعة ولاية "أيوا" ولتقرير اللجنة الرقابية بالولايات المتحدة فإنه لا يزرع سوى ٤٤% من الأراضي الزراعية في بعض الدول، وفي كل من أفريقيا اللاتينية لا يزرع إلا أقل من ٢٠% من الأراضي الصالحة للزراعة،

ويمكن لمحاصيل الحيوب في الدول النامية أن تفوق الضعف قبل أن تصل إلى متوسط المحصول في الدول النامية.

سوء التوزيع:

وليس هناك سبب يحول دون أن يفوق إنتاج الفدان في الدول النامية الإنتاج في الدول الصناعية، وقد لوحظ أنه في العديد من الدول التي يجوع فيها الناس سيطر كبار الملاك على معظم الأرض. وقد أظهرت الدراسة التي أجريت على ٣٨ بلدا أن نحو ٣% من ملاك الأرض يسيطرون على نحو ٧٩% من الأراضي الزراعية وهي أقل إنتاجية، وعدد كبير منهم يترك مساحات كبيرة دون زراعة، ففي دراسة كولومبيا عام ١٩٩٠ وجد أن أكبر الملاك الذين يسيطرون على ٧٠% من الأراضي الزراعية لم يزرعوا منها سوى ٦% والثروة الناتجة تمتص في استهلاك ترفي، وإلى جانب ذلك، فإن الأغنياء يقرضون الفقراء بفوائد ما بين ٥٠% إلى ٢٠٠%.

سوء استخدام الموارد:

يظهر سوء استخدام الموارد عندما نبتعد عن تلبية احتياجات الغذاء الأساسية إلى إشباع من أكلوا فعلا، فالجوعى لا يملكون من النقود ما يكفي لشراء حاجتهم من السوق، ولذلك فإن الموارد الزراعية تتحول إلى الأسواق الخارجية التي تدفع ثمنا مرتفعا، ومن ثم تتسع المحاصيل الترفية، بينما يجرى إهمال المحاصيل الغذائية، ففي منطقة الكاريبي بأمريكا الوسطي تبلغ نسبة ا لأطفال سيئي التغذية ٨٠%، بينما تخصص نصف الأراضي الزراعية لإنتاج المحاصيل الترفية من أجل نخبة محلية وللتصدير بدلا من إنتاج الغذاء الأساسي

للشعب، وفي المكسيك مثلا تستهلك الماشية من الغلال الأساسية أكثر مما يستهلك سكان البلاد.

وفي البرازيل نجد أن الذرة هي المحصول الأكثر انتشارا، وفي عام ١٩٧٧ ذهب أكثر من ثلث المحصول في تسمين الماشية.

وفي بنجلاديش نلاحظ أنها دولة يطغى تعداد سكانها علي مواردها الغذائية، إذ يعيش فيها أكثر من مائة مليون في دولة بحجم إنجلترا وويلز، ومع قلة استخدام الأراضي الزراعية تنتج بنجلاديش من الغلال وحدها ما يكفي لتزويد كل فرد ما لا يقل عن ٢٣٠٠ سعر حراري يوميا إلا أن هناك أكثر من نصف السكان يستهلكون أقل من ١٥٠٠ سعر حراري للفرد، وهو الحد الأدنى للبقاء على الحياة، والجياع في بنجلاديش ينتجون الأرز لسداد ديونهم للمرابين والتجار.

ولذلك فحينما مات الكثيرون جوعا بعد فيضانات عام ١٩٧٤م كدس من يخزنون الغذاء ما يقدر بنحو أربعة ملايين طن من الأرز لأن الغالبية أفقير من أن تشتريه، مع أن بنجلاديش تمتلك خصوبة رائعة وتمتلك مناخا استوائيا فيه شسم ومياه وتربة غنية وعميقة يرشها سنويا ثلاثة أنهار ضخمة بفروعها الكثيرة.

ومن تقرير للكونجرس الأمريكي: "إن بنجلاديش غنية بما يكفي من الأراضي الخصبة والماء والقوة والغاز الطبيعي للأسمدة لا لتصبح مكتفية بذاتها غذائيا فقط بل لتصبح كذلك مصدرا للغذاء حتى مع حجمها السريع المتزايد".

وهم في حاجة إلى التحكم في مياه الأمطار حتى لا يحدث جفاف، وصغار الملاك يخشون من ذلك حتى لا يستولى عليها المالك الأكبر، والمالك لا يريد

لمستأجريه أن يزدهروا ويصبحوا أقل تبعية، ومن ثم فلا عجب في ألا يزيد ما يزرعونه عن نحو ٥٠% من الأراضي الزراعية. وحينما أقام البريطانيون نظام الملكية الفردية للأرض كان المفروض أن تكون البحيرات للجميع، ولكن البحيرات أصبحت ملكية خاصة، وأصبح العمل التعاوني على نطاق القرية مستحيل لأن ١٠% من السكان يملكون ٥١% من الأراضي الزراعية ونصف السكان محرومون عمليا من الأراضي الزراعية.

ويلاحظ: أن السوق الأوروبية المشتركة لديها فائض من المواد الغذائية يفوق العشرين مليون طن يتكلف تخزينها أربعة مليار دولار سنويا، وقد زاد المخزون من الزبدة في خمس سنوات حوالي تسع مرات، ومن اللحوم ثلاث مرات، والفائض من الحبوب يقدر بحوالي ٤٠٠ مليون طن.

كما يلاحظ أن الهند والصين وتايلاند حققت الغذاء الكامل لشعوبها.

الولايات المتحدة: تنفق سنويا ستة ملايين دولار لتدعم تصدير ذرة لا تتجاوز ثمنها ثلث هذا المبلغ، وتايلاند تشكو من منافسة الولايات المتحدة لها غير الشرعية في أسواق تصدير الأرز العالمية، يحدث هذا في وقت وجدت فيه المجاعة في كثير من دول العالم.

وفي دراسة للبنك الدولي عن طريق توزيع المعونة بنظام البطاقات في بنجلاديش، تبين أن أكثر من نصفها يذهب لرجال الشرطة والجيش وموظفي الحكومة، وأن الثلث تستأثر به الطبقة الوسطي في ست مدن رئيسية، وأن الباقي يذهب إلى المطاحن التي تزود مخابز المدن باحتياجاتها من الطحين، وهذه الصورة تتكرر بصورة عادية وأحيانا بصورة أكثر بشاعة في كل دولة تتلقى المعونة الغذائية، وهناك آثار سلبية خطيرة على الدول النامية من جراء المعونة الغذائية

من استخدام الألبان المجففة كغذاء للكبار، وما يسببه لهم من أمراض واضطرابات في الجهاز الهضمي، ثم الاعتماد على المستورد وترك الذرة والشعيرة عن صناعة الخبز، وقد اتضح أن الدولة المتلقية للمعونة أسرية لمقدمي المعونة كما يصبح المدمن أسير من يزوده بالمخدرات.

فالمعونة تجد طريقها إلى فئة صغيرة تستحوذ على عائدها، ولا تحقق الغاية المرجوة من توفير الأمن الغذائي على مستوى المجتمع كله واستعمال الآلات الزراعية والإسراف في الميكنة قد يكون وسيلة لزيادة سيطرة ا لملاك وزيادة احتياجات الدول النامية من أنواع الوقود إلى جانب استيراد الآلات من الدول المتقدمة.

وفي السودان فشلت تجربة الزراعة الآلية وانتشر استخدام المخصبات الكيماوية الذي أفقد التربة قدرتها على تنشيط المواد العضوية فيها، بل لقد تسبب ذلك في تلوث المياه الجوفية التي كثيرا ما تستخدم للأغراض البشرية.

إن مناطق السحل الإفريقي في فترات الجفاف فقدت كميات كبيرة من سلع الزراعة خلال أسوأ سنوات الجفاف فالسفن الآتية بالمعونة الغذائية كانت تعود وهي محملة بالفول السوداني والقطن والخضروات واللحوم، وخلال سنوات الجفاف ١٩٧٠/ ١٩٧١ م بلغت قيمة الصادرات الزراعية من بلدان الساحل الإفريقي ثلاثة أضعاف فترات الحبوب المستوردة إليه.

نظرة الشيطان الأسود:

وجودين أحد معاصريه الاقتصاديين قال عن هذه النظرية: "إنها الشيطان الأسود الذي يقف على أهبة الاستعداد لخنق آمال الإنسانية"، وفلاسفة عصره

قالوا: "إن بوسع الإنسان أن يستخدم قوانين الطبيعة لتحسين الإنتاج"، وريكارد أحد عمالقة الفكر التقليدي قال: "إن العمال إذا زاد أجرهم عن حد الكفاف فإن ذلك يؤدي إلى زيادة السكان مرة أخرى ليعودوا من جدد إلى مستوى الكفاف"، وكينز الكاتب الإنجليزي قال: "إنه إذا كان من المرغوب فيه خفض إنفاق المجتمع من الاستهلاك فإن من السهل إحداث ذلك بفرض ضريبة على الفقراء وإعطاء حصيلتها للأغنياء الذين سوف يدخرون جزءا كبيرا منها.

خرافة الندرة:

يلاحظ أن الغلاء والرخاء لم يرتبط يوما بعدد السكان وإن تعاقبا عليه وإنه لمن المطلوب ممن يلقون اللوم على الجفاف وعلى الصحراء كأسباب للمجاعة، في الساحل الإفريقي أن ينظروا إلى الكميات الضخمة من السلع الزراعية التي ترسل خارج الإقليم حتى خلال أسوأ سنوات الجفاف فقد كانت السفن التي تجلب غذاء الإعانة إلى ميناء داكار ترحل محملة بالقطن والخضروات واللحوم والفول السوداني.

ومن الملاحظ أن دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية غرقت في الديون ولا تزرع من أرضها إلا ٢٠% من الأراضي الصالحة للزراعة.

ود. حسين غانم قدم بحثا للمؤتمر العالمي الثاني للاقتصاديين المصريين عام ١٩٧٧م قال فيه: "إن الدول المتقدمة كانت فيما مضى دولا متخلفة تعاني من ندرة الأيدي العاملة وكان من الممكن أن تستمر في دائرة الدول المتخلفة لولا أنها نجحت في استخدام العنصر البشري في العمل"، وسئل الباحث: "لماذا لا تنهج الدول النامية نفس الأسلوب وتركز اهتمامها على العنصر المتوفر لديها

وهو العمل وأن تجعل من رأس المال لديها منفذا أمانيا؟". فقال: "إن الدول الغربية لا تمكنها من ذلك".

ويقول جورجي زيدان في كتابه تاريخ التمدن الإسلامي: "إن مصر في أيام عبد الملك بن مروان كانت تزرع ثلاثين مليون فدان وهي الآن تزرع خمسة ملايين فقط".

جوهر المشكلة:

يقول د. حسين غانم إن جوهر المشكلة هو العمل على توجيه أكبر جزء من الناتج إلى التكوين الرأسمالي، مع أن القوة في البلاد المتخلفة يمكن أن تستخدم في التكوين الرأسمالي وفي زيادة تراكم رأس المال.